الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الأربعاء
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس: السيد غودما (أوكرانيا)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.27
11 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

9582453

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٧٨ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/49/56-S/26926، و A/49/67، و A/49/172، و A/49/287، و Corr.1، و S/1994/894، و Corr.1، و S/1994/903 - A/49/288، و A/49/448، و A/49/511، و A/49/549-S/1994/1185، و A/49/598، و A/49/599، و A/49/600، و A/49/601، و A/49/646-S/1994/1261)

١ - السيد كلباغي (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة) قدم التقرير السادس والعشرين للجنة الخاصة، الذي يغطي الفترة من ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩٣ الى ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤. وقال إنه ينبغي النظر في هذا التقرير بالاقتران مع التقريرين الدوريين للجنة الخاصة (A/49/67 و A/49/172). وخلال الفترة قيد الاستعراض وقع حدثان تاريخيان هما توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والاتفاق المتعلق بقطاع غزة وأريحا. وأضاف أن المجتمع الدولي يحدوه الأمل في أن يؤدي هذان الحدثان الى عهد جديد من السلم، والعدل ومراعاة حقوق الإنسان لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك فإنه يلاحظ مع الأسف أنه على الرغم من هذين الحدثين الإيجابيين، أن الحكومة الإسرائيلية قد رفضت مرة أخرى السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، اضطرت اللجنة الخاصة مرة أخرى أن تستند في استنتاجاتها الى التقارير التي تظهر في الصحافة الإسرائيلية، والمنشورات العربية، الصادرة في الأراضي المحتلة، والرسائل الخطية الواردة من الحكومات والمنظمات والأفراد.

٢ - وأردف قائلا إن اللجنة الخاصة حاولت أن تقرر ما إذا كانت الظروف السياسية المشجعة في هذه المنطقة قد أسفرت عن أي تغييرات كبيرة في الحالة العامة التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وفيما يتعلق بالمنطقتين الخاضعتين للسلطة الفلسطينية، مازالت الحالة معقدة. ويرجع ذلك، جزئيا، الى انفصال القطاعين أحدهما عن الآخر. كما أن وجود المستوطنات وقوات الدفاع الإسرائيلية هما السبب الرئيسي في التوتر السائد في غزة. وبالإضافة الى زيادة عدد المستوطنات في قطاع غزة فإن الحالة تزداد تعقيدا بسبب بناء الطرق التي تصل بين المستوطنات، وتوسيع المنطقة الأمنية حولها. ولم تتحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة بالنظر الى أن أغلبية السكان تعتمد على اسرائيل في الحصول على الدخول.

٣ - وأضاف قائلا إن التوتر ازداد في قطاع أريحا نظرا لوصول أكثر من ٥٠٠ سجين فلسطيني، من الذين يلزم عليهم قضاء الجزء المتبقي من عقوبتهم في هذا القطاع، مع عدم وجود مرافق احتجاز مناسبة لاستيعابهم. وهناك ثمة مشكلة أخرى هي عدم وجود توزيع دقيق للمسؤوليات بين الجانب الإسرائيلي

(السيد كلباغي)

والجانب الفلسطيني. وفيما يتعلق بالأجزاء الأخرى من الأراضي المحتلة، غير الخاضعة للإدارة الفلسطينية، لا تزال الحالة التي تمس حقوق الإنسان خطيرة. وعلى الرغم من تضاؤل مستوى المظاهرات وعمليات القتل والمصادمات في الشوارع، ولم ترد معلومات عن حدوث تحسن ملموس في الحالة. غير أنه ينبغي التأكيد على أن السبب الرئيسي في التوتر السائد في الأراضي المحتلة يرجع الى وجود المستوطنات وسلوك المستوطنين في أعقاب التوقيع على إعلان المبادئ.

٤ - واستطرد قائلا إنه وردت، في الفترة قيد الاستعراض، معلومات تفيد بأن عددا كبيرا من الإسرائيليين لقي حتفه نتيجة حوادث من قبيل إلقاء القنابل. وفي عام ١٩٩٤، قُتل أكثر من ٣٥ اسرائيليا. ونتيجة لهذه الأنشطة الإجرامية، واصلت السلطات الاسرائيلية فرض تدابير العقوبة الجماعية، لا سيما حظر التجول.

٥ - ومضى قائلا إن الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا، الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، ينص على الإفراج عن حوالي ٠٠٠ ٥ سجين فلسطيني في غضون فترة تصل الى خمسة أسابيع. وحتى اليوم لم يفرج إلا عن ٤٥٠ ٤ مسجونا.

٦ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة قلقة على وجه الخصوص من جراء المعلومات التي تفيد باستمرار التعذيب وسوء المعاملة في السجون الاسرائيلية ومراكز الاحتجاز خلال الفترة قيد الاستعراض. غير أنه تناقص العدد الإجمالي لعمليات هدم المنازل. ورغما عن ذلك واصلت السلطات الإسرائيلية من وقت لآخر اتخاذ تدابير شديدة القسوة تجاه أسر المحتجزين.

٧ - واسترسل قائلا إن اللجنة الخاصة على ثقة من أن نقل المسؤوليات الى الفلسطينيين بسرعة في مجالي التعليم والثقافة، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والضرائب المباشرة والسياحة، سيؤدي الى تحسين فوري للأحوال المعيشية اليومية لسكان الأراضي المحتلة. ومن جهة أخرى فإن التصميم، والحكمة وروح التفاهم التي أدت الى توقيع اتفاق المبادئ واتفاق القاهرة، يجب أن تترجم جميعها الى حقيقة واقعة من خلال الامتثال العملي لجميع القواعد المقبولة عالميا في مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

٨ - وقال إن اللجنة تأمل في أن يؤخذ في الاعتبار النتائج التي توصلت اليها لاتخاذ إجراءات ملموسة تعكس عمليا روح التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا. ولا ينبغي لاسرائيل فحسب أن تطبق بالكامل الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة وجميع القرارات المتعلقة بالأراضي المحتلة، التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بل يجب عليها أيضا أن تتعاون تعاونا تاما مع وكالة

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنسق الخاص لمنظمة الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ومركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

(السيد كلباغي)

٩ - وأردف قائلا إن اللجنة الخاصة توصي بأن يجري النظر بشكل جدي في التدابير المحددة التالية: وضع قواعد واضحة لقوات الأمن الإسرائيلية بشأن الاشتباك وإطلاق النار؛ التحقيق في جميع الحوادث، المتصلة باستخدام الأسلحة النارية وإبداء أقصى قدر من ضبط النفس عند الرد على نشوب أعمال العنف؛ والإيقاف الفوري لأنشطة الوحدات السرية؛ ومراجعة سياسة تسليح المستوطنين، وفرض رقابة دقيقة على أية إساءات يرتكبها المستوطنون ومقاضاة المسؤولين عنها؛ وإعادة النظر في جميع السياسات المتعلقة بإنشاء المستوطنات، وإيقاف التوسع فيها وإلغاء السياسة المنتهجة حاليا في مصادرة الأراضي؛ وإنفاذ القوانين بصورة منصفة وإدارة العدالة بدقة ودون تحيز؛ والكف فورا عن ممارسات التحقيق التي يستخدم فيها التعذيب وإساءة المعاملة وإصدار تعليمات شاملة فيما يتعلق بإجراءات التحقيق؛ واستعراض حالة جميع المسجونين الفلسطينيين وغيرهم من المسجونين العرب، وخاصة المحتجزين السياسيين أو أولئك الذين ارتكبوا جرائم لا تنطوي على العنف والتعجيل بالإفراج عنهم؛ الامتناع عن احتجاز سكان الأراضي المحتلة المقيمين في اسرائيل؛ السماح لجميع الأفراد الذين رحلوا أو طردوا من الأراضي المحتلة، بالعودة الى ديارهم؛ وقف تنفيذ جميع تدابير العقاب الجماعي، وكذلك التدابير التمييزية فيما يتصل باستخدام الموارد المائية. وترى اللجنة الخاصة، أن اتخاذ نهج إيجابي في هذا الصدد يمكن أن يؤدي الى زيادة تعزيز عملية السلم مما يتيح لجميع سكان الأراضي والمناطق المحتلة العيش في جو من الوئام والكرامة والسلم.

١٠ - السيد كامونانبيري (أوغندا): قال إن أوغندا ترحب بمؤتمر مدريد وإعلان المبادئ الذي تم في واشنطن واتفاق القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، وترى أنها خطوات في الاتجاه الصحيح لتحقيق التسوية الشاملة لمسألة الشرق الأوسط، التي محورها القضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد تثني أوغندا على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأطراف المباشرة المعنية. بيد أنها وهي ترحب بهذه الإنجازات، لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أنها ليست إلا مراحل على طريق التحرير التام للأراضي المحتلة وعودة الاستقرار السياسي الى المنطقة. وينبغي تمكين الشعب الفلسطيني من حقه الكامل في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به. ويدعو الوفد الأوغندي بإلحاح الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني الى مواصلة العمل معا بروح من الاتفاق بغية إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات وإعطاء قوة دفع لعملية السلم.

١١ - وأردف قائلا إن أوغندا ترى أن النزاع بين اسرائيل وجيرانها، وخاصة الفلسطينيين، قد أسفر منذ أمد بعيد عن معاناة تفوق الوصف. ويتطلع وفد بلاده الى انسحاب اسرائيل التام من جميع الأراضي المحتلة

ويؤكد ضرورة قيام منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتقديم المساعدة الى القيادة الفلسطينية في مهمتها الصعبة في التعمير وإعادة البناء والإنشاء. وهو أمر ضروري على وجه الخصوص، لأنه لن يكتب النجاح لعملية السلم إلا إذا قامت على أساس سياسي واقتصادي سليم.

(السيد كامونانبيري، أوغندا)

١٢ - وأضاف قائلا إن الوفد الأوغندي يرحب باتفاق السلم التاريخي الأخير الذي وقعت عليه اسرائيل والأردن. وهو يعترف أيضا بالمبادرات الحالية بين اسرائيل وجيرانها الآخرين. وهذه التطورات تبعث على الأمل في التعاون المتبادل مستقبلا في الشرق الأوسط. والى جانب ذلك، فهي عناصر لازمة للتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط.

١٣ - واختتم كلمته قائلا إن وفد أوغندا يوافق على الرأي الذي مفاده أن الاسرائيليين والفلسطينيين على الطريق الصحيح للتوصل الى تسوية دائمة. واعترافا بهذه التطورات، استأنفت بلاده علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

١٤ - السيدة عبد الهادي (المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية): قالت إنه بغض النظر عن التطورات الإيجابية في عملية السلم، فإن الممارسات والسياسات التي يتبعها الاحتلال الاسرائيلي ظلت دون تغيير الى حد كبير مما يؤدي الى استمرار انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

١٥ - وأردفت قائلة إن اسرائيل تواصل انتهاج سياسات وممارسات تعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. ومما يدعو الى القلق البالغ الممارسات المتصلة بالمستوطنات غير المشروعة، والقدس، وتكرار إغلاق الأراضي المحتلة، بالإضافة الى أعمال القتل، والتحرشات والعقوبات الجماعية. ومن المحتم أن تؤدي هذه الأعمال الى زيادة الحالة الاقتصادية والاجتماعية سوءا في الأراضي المحتلة، كما إن منع الوصول الى القدس، قد حال أيضا دون ممارسة الفلسطينيين حريتهم في العبادة في هذه المدينة المقدسة.

١٦ - وأضافت قائلة إن مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات ما زال مستمرا ولو بسرعة أبطأ. وما زالت الحكومة الإسرائيلية متمسكة بسياستها غير المشروعة في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، لا سيما في القدس. وقد كشفت الإعلانات الصادرة مؤخرا عن نوايا اسرائيل في بناء ألف وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية على طول الخط الفاصل بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذه الأنشطة الاسرائيلية تقيد بشكل جدي من حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وتشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة

المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأيضا لروح ونص إعلان المبادئ، حيث أنها ترمي الى تغيير الأوضاع في الأراضي المحتلة.

١٧ - واستمرت قائلة إن كثيرا من الفلسطينيين لقوا حتفهم السنة الماضية نتيجة أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الاسرائيليين المسلحين. والتهديد الرئيسي لعملية السلم ناتج حاليا عن الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المستوطنون الاسرائيليون، الذين تم إحضارهم بصورة غيـــر قانونية للعيش (السيدة عبد الهادي)

داخل الأراضي المحتلة مما يعد انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات مجلس الأمن. ومما أكد هذه الحالة المتفجرة تلك المذبحة الدموية التي ارتكبها في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ أحد المستوطنين الاسرائيليين المتطرفين داخل مسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة. وقد ساعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) ووزع وجود دولي مؤقت بعدها في الخليل الى إبطال مفعول حدة الحالة والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني في الخليل.

١٨ - ومضت قائلة إن إعلان المبادئ ينص على أن تجرى المحادثات المتعلقة بمشكلة المستوطنات في وقت لاحق. وينبغي أن يعجل الطرفان بإجراء المفاوضات أو معالجة هذه المسألة جزئيا على الأقل، إذا ما عرضت أنشطة المستوطنين عملية السلم للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ المرحلة التالية وفقا لإعلان المبادئ، بما في ذلك إعادة وزع القوات الاسرائيلية خارج نطاق المناطق المأهولة بالسكان تمهيدا لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية، يقتضي إجلاء المستوطنين الاسرائيليين من هذه المراكز المأهولة بالسكان كالخليل ونابلس.

١٩ - واستطردت قائلة إن اسرائيل ما زالت دولة محتلة الى حين إتمام الانسحاب الكامل للجيش الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير على أرضه، والتمتع بكافة حقوق الإنسان الأساسية الأخرى. وقد آن الأوان لكي تقبل الحكومة الاسرائيلية بأن تطبق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بصورة قانونية على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتتعهد بتنفيذ أحكامها تنفيذا دقيقا. وإنه لمن المؤسف أن تواصل السلطات الإسرائيلية رفضها التعاون مع اللجنة الخاصة. وطالما بقي الاحتلال قائما والانتهاكات مستمرة، فإن ولاية اللجنة لم تنجز بعد. ويلزم مواصلة التحقيق في الأنشطة الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تشكل تهديدا حقيقيا لعملية السلم مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج. وقد أدخلت في العام الماضي تغييرات أساسية على القرارات المتعلقة بهذا البند، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في استكمال القرارات، التي ستتخذها الجمعية العامة في إطار البند ٧٨ من جدول الأعمال، بدون أن يتخلى عن المواقف الأساسية المتعلقة بالمبادئ.

٢٠ - السيد باركر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط وبعملية المفاوضات الحالية على أساس الإطار المتفق عليه في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. كما أن التقدم الكبير المحرز في هذه العملية يعد أمرا مشجعا للغاية. وقد رحب المجتمع الدولي بالتوقيع على إعلان المبادئ، وبتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالحكم الذاتي في غزة وأريحا.

(السيد باركر، الولايات المتحدة الأمريكية)

وعلى الرغم من جميع محاولات أعداء السلم لإخراج هذه العملية عن مسارها، فإن المفاوضات بين الطرفين بشأن مسألة تنفيذ هذه الاتفاقات ما زالت مستمرة.

٢١ - وأردف قائلا إن إنشاء سلطة مؤقتة للحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، تتمتع بسلطة واسعة في إدارة شؤون الفلسطينيين في قطاع غزة وأريحا، يعد خطة كبيرة. وتستمر المفاوضات حول مسألة زيادة توسيع نطاق المسؤولية التي تتمتع بها السلطات الفلسطينية.

٢٢ - وأضاف قائلا إنه يجري منذ عام ١٩٩٤ إعداد اقتراح بمشروع قرار بشأن تمديد ولاية اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. والولايات المتحدة مهتمة بمسألة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وإجراء حوار نشط بين الأطراف المعنية. وهي على استعداد للنظر في مشروع قرار يعالج جميع الممارسات التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي، ولكن المشروع المقترح لم يفعل ذلك. ولا ترى الولايات المتحدة أن اللجنة الخاصة قد أسهمت في تعزيز حقوق الإنسان وولاية اللجنة ليست التحقيق في جميع الممارسات التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي. ولا يمكن أن تضمن هذه الولاية التوازن والموضوعية. واللجنة هي من مخلفات عصر سابق اتسم بالمواجهة، فهي على هذا النحو مستودعا للماضي. وينبغي إسناد مهامها للمفوض السامي لحقوق الإنسان، وأن تستخدم الموارد المخصصة لتمويلها في تحسين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين.

٢٣ - واختتم كلمته قائلا إنه إذا طرح مشروع القرار المتعلق بولاية اللجنة للتصويت، فإن الولايات المتحدة ستصوت ضده.

٢٤ - السيد بخاري غانم محمد (السودان): وجه الانتباه الى مجموعة العناصر الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/49/172)، التي تعكس بوضوح استمرار اسرائيل في ممارستها السابقة في ترويع السكان المدنيين في الأراضي المحتلة واستمرار المستوطنين الاسرائيليين، بالتواطؤ مع قوات الدفاع الاسرائيلية في ارتكاب المذابح ضد السكان الفلسطينيين. كما يعاني الشعب الفسلطيني في

الأراضي المحتلة من تدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وهناك آلاف مؤلفة من الفلسطينيين في السجون، تنتهك حقوقهم في التنقل والتعليم وممارسة شعائرهم الدينية.

٢٥ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يدين ممارسات هدم منازل المواطنين، والطرد الجماعي وفرض حظر التجول، مما يتنافى مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. كما أن إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة

(السيد بخاري غانم محمد، السودان)

غير شرعي ويعد تحديا لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات عديدة صادرة عن مجلس الأمن. وبالرغم من ذلك لا تزال اسرائيل مستمرة في ممارسة ضم ومصادرة الأراضي المحتلة. وترفض السلطات الاسرائيلية الامتثال للقرارات المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. وقد ظل السودان دوما، يعبر عن موقفه الثابت في تأييد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وقيام دولته الفلسطينية المستقلة على كامل ترابه الفلسطيني وعاصمتها القدس. وهو يدعو الشعب الفلسطيني وقيادته بعدم السماح لأنفسهم بالانزلاق في صراعات دموية يطلقها عملاء الصهيونية.

٢٦ - السيد شاكد (اسرائيل): أشار الى أنه حدثت في الشرق الأوسط، في غضون عام، بعد دورة الجمعية العامة الماضية مجموعة من الأحداث الهامة، أدت الى توقيع إعلان المبادئ في واشنطن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويأتي، في المقام الأول، توقيع الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وهناك أيضا إنجاز هام آخر هو التوصل الى الاتفاق المتعلق بنقل السلطات والمسؤوليات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدأ بعدها فورا نقل السلطات في مجال التعليم. وتم في الأيام القليلة الماضية نقل السلطات في مجال الضمان الاجتماعي والسياحة، وسيتم في الأيام المقبلة نقل السلطات في مجال الرعاية الصحية وفرض الضرائب. ولا ريب في أن نجاح المرحلة المنصرمة في عملية نقل السلطات يعد عنصرا هاما في تعزيز الثقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وبالإضافة الى ذلك، فإنه بعد التنفيذ التام لهذا الاتفاق، سوف تبدأ مناقشة عناصر أخرى من إعلان المبادئ، تتعلق بانتخاب المجلس الفلسطيني وإعادة وزع قوات الدفاع الاسرائيلية.

٢٧ - وأردف قائلا إنه من المؤسف أن المنظمات الإرهابية المعارضة لعملية السلم نفذت عمليات قتل عديدة خلال العام الماضي. وتعتبر إسرائيل هذه الأنشطة تحديا مباشرا لعملية السلم وترى أنه يلزم الآن اتخاذ اجراءات ملائمة لإعادة النظام والاستقرار في الأراضي وتحقيق الأمن لجميع سكانها - سواء كانوا عربا أم إسرائيليين. وأولا وقبل كل شيء بذلت الحكومة الإسرائيلية كل جهد من أجل التعجيل بمحادثات السلم مع الفلسطينيين والأطراف العربية الأخرى. وهو أنسب رد على جميع المتطرفين. وهذه الجهود لم

تسفر فحسب عن اتخاذ عديد من الخطوات الملموسة لتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين، لكنها أيضا أدت الى إبرام معاهدة للسلم بين إسرائيل والأردن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢٨ - وأضاف قائلا ومع ذلك ما يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز الاتفاقات الثنائية التي تحققت حتى الآن والتوصل الى سلم شامل وكامل في الشرق الأوسط. ويأمل وفده في تحقيق تقدم في المحادثات مع سوريا ولبنان، بغية عقد اتفاق شامل للسلم. وقال إنه يلاحظ، في الوقت نفسه، أنه في هذه الفترة المؤقتة، تواجه السلطة الفلسطينية تحديات معقدة في إقامة اقتصاد فلسطيني سليم وبناء

(السيد شاكد، اسرائيل)

مؤسسات اقتصادية فلسطينية مستقلة في الأراضي، وإنه لصالح المجتمع الدولي كله أن يهتم بتقديم المساعدات اللازمة للفلسطينيين. ومن شأن التنمية الاقتصادية الناجحة أن تؤدي الى زيادة فرص نجاح عملية السلم بأسرها، حيث أنها ستقضي على الأسباب الأساسية لنمو الاتجاهات الراديكالية.

٢٩ - واستمر قائلا إنه تم إحراز تقدم كبير العام الماضي في سياق الجهود متعددة الأطراف لتعزيز عملية السلم. فقد عقدت اجتماعات هامة في المغرب، وتونس، وعمان، وقطر والبحرين، ناقش فيها الاسرائيليون والفلسطينيون وممثلو دول عربية عديدة المسائل المتعلقة بمستقبل الشرق الأوسط.

٣٠ - واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي تأييد التغييرات الايجابية التي تجري في الشرق الأوسط وتشجعها. ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تضطلع بالكثير لتحقيق هذا الهدف. فأولا، ينبغي اتمام العملية التي بدأت في الدورة السابقة للجمعية العامة لجعل قراراتها متمشية مع الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط. ثانيا، ينبغي تجنب تجديد ولاية اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية، والتي عفا عليها الزمن. وينبغي توجيه ميزانيتها لتلبية الاحتياجات العاجلة المحددة للسلطة الفلسطينية الجديدة. ثالثا، من الضروري تنسيق وتعزيز المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة الى الشعب الفلسطيني. رابعا، ينبغي تهيئة المناخ المناسب لدعم عملية السلم الجارية من خلال الاعتراف بأن الحوار المثمر والخطوات الكبيرة التي يجري اتخاذها لتحقيق السلم في المنطقة، قد حلت محل الانتقادات المتحيزة.

٣١ - السيد يحيى (ماليزيا): قال إن اللجنة الخاصة، منذ إنشائها، منذ ٢٥ عاما لم تحصل مطلقا على التعاون اللازم من جانب السلطات الاسرائيلية، التي تستمر في عدم السماح لها بدخول الأراضي المحتلة. ومع التسليم بالتطورات الحالية في الأحداث في المنطقة، تأمل ماليزيا أن تعيد السلطات الاسرائيلية بشكل إيجابي النظر في موقفها فيما يتصل بطلبات اللجنة الخاصة. وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي عممه وفدا

ماليزيا وفلسطين، فإن ماليزيا تؤيد توجهاته الأساسية حيث أنها تعكس الحقائق الجارية وتأخذ في الحسبان الحالة المعقدة السائدة في الأراضي المحتلة.

٣٢ - السيد صمادي (جمهورية إيران الاسلامية): قال إن تقارير اللجنة الخاصة تؤكد بوضوح أن الحالة العامة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ما زالت مسألة تبعث على القلق العميق، نظرا لاستمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية في فرض تدابير وممارسات قاسية على السكان الفلسطينيين المدنيين بما يعد انتهاكا للحريات الأساسية، مثل حرية التنقل والتعليم، والتعبير، وكذلك حرية ممارسة العقيدة، ومثال ذلك تلك المجزرة الدامية التي حدثت في مسجد الابراهيمي في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة (A/49/511)، فإن من أخطر التطورات التي تؤثر سلبيا على حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، هي تلك الزيادة الكبيرة في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد العرب وممتلكاتهم. وينبغي

(السيد صمادي، جمهورية إيران الاسلامية)

كذلك النظر في مشكلة التوسع في إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة. وورد في التقرير أنه، حتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، استولى المستوطنون، والمنشآت العسكرية، وما يسمى بالمناطق الأمنية "الصفراء" على نحو ٤٠ في المائة من أراضي قطاع غزة. وأشار أيضا تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الى الاستمرار في تشييد المساكن في المستوطنات الاسرائيلية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣٣ - وأردف قائلا إنه خلال الفترة قيد الاستعراض انتهكت باستمرار الحقوق الأساسية للفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب عن طريق فرض تدابير كالعقوبات الجماعية واللجوء الى فرض حظر التجول بصورة منتظمة؛ وبعد مأساة المسجد الابراهيمي شددت القوات الاسرائيلية من القيود المفروضة على حرية التنقل؛ وأدى إغلاق الأراضي المحتلة الى ازدياد الخسائر التي مني بها العمال الفلسطينيون وتفاقم الحالة الاقتصادية الحرجة في هذه المنطقة. وأفاد أيضا تقرير اللجنة الخاصة بأن المستشفيات والمؤسسات الطبية تعرضت لإطلاق النار أو الإغارة عليها واستخدمت كمراكز من جانب الجيش، وفرضت دوريا قيود على حرية التعليم، ولا سيما فيما يتعلق بتنقل الطلبة والمدرسين.

٣٤ - واختتم كلمته قائلا إنه يود في النهاية أن يؤكد على أن الضمان الوحيد للتوصل الى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية يكمن في انجاز جميع حقوق الشعب الفلسطيني بالكامل، بما في ذلك عودة جميع الفلسطينيين اللاجئين الى ديارهم، وتمكينهم من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي تحرير جميع الأراضي المحتلة.

٣٥ - السيد أسيكي (اليابان): قال إن المجتمع الدولي شهد، في عام ١٩٩٤، أحداثا تاريخية وقعت في إطار عملية السلم في الشرق الأوسط. وترحب اليابان بهذه الانجازات وتشيد بجميع الأطراف المعنية، بما بذلته من جهود كبيرة وما أبدته من شجاعة بوحي من تصميمها على تحقيق السلم. وأعرب عن أمله في أن تكون الاتفاقات المنجزة حافزا قويا لمفاوضات السلم بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية وبين اسرائيل ولبنان. وتؤكد اليابان مرة أخرى التزامها بعملية السلم، وتعتزم المشاركة بدور فعال في المحادثات المتعددة الأطراف وتعرب عن استعدادها لتقديم المساعدة الى الفلسطينيين والأطراف الأخرى في المنطقة.

٣٦ - واختتم كلمته قائلا إن اليابان يساورها قلق عميق إزاء الصدام الذي وقع مؤخرا بين قوة الشرطة الفلسطينية والفلسطينيين، وهي تدعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية أن تمتنع من الآن فصاعدا عن استخدام العنف وأن تتعاون فيما بينها على ايجاد حل لهذه الحالة بالوسائل السلمية. وتأمل اليابان بإخلاص ألا يؤثر هذا الحادث على عملية السلم الجارية ككل. ومع ذلك فإن الحالة في غزة والضفة الغربية ما زالت متوترة، وسيعاني الفلسطينيون من الإحباط ما لم يروا تحسنا ملموسا في معيشتهم اليومية نتيجة

(السيد أسيكي، اليابان)

الحكم الذاتي والتقدم المحرز في عملية السلم. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الى الفلسطينية.

٣٧ - السيد وولف (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وأيضا السويد وفنلندا والنرويج والنمسا، فقال إن توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ ليس بداية عملية طويلة للتغلب على تراث الماضي المؤلم. ومنذ هذا الحدث، تم إحراز تقدم ملموس، انعكس في التوصل الى مجموعة من الاتفاقات والترتيبات. وأدى إعادة وزع القوات الاسرائيلية من مناطق الحكم الذاتي الى انخفاض حدة التوتر وأعمال العنف، وبدأ الفلسطينيون في تولي زمام أمورهم بفضل قيام السلطة الفلسطينية. لكن أعمال العنف التي وقعت في الشهور القليلة الماضية أظهرت أن العملية ما زالت ضعيفة وأن هناك عناصر على كلا الجانبين تسعى الى اخراج عملية السلم عن مسارها.

٣٨ - واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعترف أنه لا بد للحفاظ على قوة الدفع، من دعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي المحتلة بوصفه أهم العوامل الحاسمة في عملية السلم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي الاسرائيلي ككل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك مبادئ القانون الدولي. وعلى الأطراف في هذه العملية أن تهيئ الظروف الملائمة للتوصل الى هذه التسوية. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، عاقد العزم على القيام في هذا الشأن بدور نشط وبناء ومتوازن.

تنظيم الأعمال

٣٩ - الرئيس: اقترح أن تقفل قائمة المتكلمين بشأن البند ٧٨ من جدول الأعمال الساعة ١٨/٠٠. وقال إنه في حالة عدم الاعتراض، فإنه سيعتبر أن أعضاء اللجنة يؤيدون هذا الاقتراح.

٤٠ - تقرر ذلك.

٤١ - الرئيس: اقترح تحديد ظهر يوم الجمعة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا نهائيا لتقديم مشاريع القرارات بشأن هذا البند. وقال إنه في حالة عدم الاعتراض، فإنه سيعتبر أن أعضاء اللجنة يؤيدون هذا الاقتراح.

٤٢ - تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥